Warith Scientific Journal

التنويع الاقتصادي مسار أمثل لتحقيق التنمية المستدامة – العراق نموذجاً –

Economic diversification is an optimal path to achieving sustainable development - Iraq as a model-

مصطفى أزهر المعموري[1]
Mustafa Azhar Al-Maamouri
uokerbalamustafa@gmail.com

أ.م.د كاظم سعد الاعرجي[2]
Asst. Prof. Dr. Kazim Saad Al-Araji
جامعة بابل، كلية الإدارة والأقتصاد
University of Babylon, College of Administration and Economics
alararjy@uokerbala.edu.iq

المستلخص:

يعد التنويع الاقتصادي نهجًا استراتيجيًا لتحقيق التنمية المستدامة، إذ يسهم في الحد من المخاطر الاقتصادية الناجمة عن الاعتماد على قطاع واحد، كالنفط أو الزراعة، ويعزز قدرة الدول على التصدي للتقلبات الاقتصادية، تكمن مشكلة البحث في ان العراق يعاني من هيمنة القطاع النفطي ونسبة مساهمته كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يعرض الاقتصاد الى مشاكل اقتصادية ، ويهدف البحث الى بيان التحديات التي تواجه التنويع الاقتصادي في العراق وكذلك الى تحليل واقع التنويع الاقتصادي في العراق من خلال بعض المؤشرات ، وكذلك التعرف على مدى أهمية التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، وقد توصل البحث الى الاستنتاجات عدة أهمها تعتبر سياسات التنويع الاقتصادي احد الأسس التي تساهم في تحقيق وتعزيز اهداف التنمية المستدامة وأيضا يتميز الاقتصاد العراقي بوجود اختلال هيكلي في تركيب الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة الاعتماد الكبير على النفط الخام كمصدر رئيسي للتمويل وقد أدى هذا الاعتماد إلى ارتفاع مساهمة الصناعات الاستخراجية في توليد الناتج المحلي الإجمالي، على حساب تراجع إنتاجية القطاعات الاقتصادية الأساسية، مثل الزراعة والصناعة وكذلك أيضا يُظهر مؤشر هيرفندال-هيرشمان أن الاقتصاد العراقي يعاني من هيمنة القطاع النفطي على النشاط الاقتصادي، مما يعكس ضعف التنوع في مصادر الدخل ، وكذلك يواجه الاقتصاد العراقي العديد من التحديات التي تعيق تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة، ومن أبرزها الفساد، تدهور البنية التحتية، هيمنة القطاع العام، والتقلبات المستمرة في أسعار النفط ، وقد توصل البحث الى مجموعة من التوصيات أهمها ينبغي إعادة تقييم السياسات المالية والنقدية المعتمدة وتعزيز التنسيق بينهما، لضمان تحقيق التنويع الاقتصادي بما ينعكس إيجابًا على التنمية المستدامة وكذلك يتوجب على الجهات المختصة مكافحة الفساد، وتحسين البنية التحتية، وتهيئة بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، بهدف تجاوز العقبات التي تعرقل عملية التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : التنويع الاقتصادي ، التنمية المستدامة ، مؤشر هيرفندال-هيرشمان.

Abstract:

Economic diversification is a strategic approach to achieving sustainable development, as it contributes to reducing the economic risks resulting from reliance on a single sector, such as oil or agriculture, and enhances countries' ability to address economic fluctuations. The research problem lies in the fact that Iraq suffers from the dominance of the oil sector and its large contribution to the formation of the gross domestic product (GDP), which exposes the economy to economic problems. The research aims to identify the challenges facing economic diversification in Iraq, as well as to analyze the reality of economic diversification in Iraq through some indicators, as well as to identify the extent of the importance of economic diversification in achieving sustainable development. The research reached several conclusions, the most important of which is that economic diversification policies are one of the foundations that contribute to achieving and enhancing the goals of sustainable development. The Iraqi economy is also characterized by a structural imbalance in the composition of the gross domestic product, as a result of the heavy reliance on crude oil as a primary source of financing. This reliance has led to an increase in the contribution of extractive industries to generating the GDP, at the expense of declining productivity of basic economic sectors, such as agriculture and industry. The Herfindahl-Hirschman index also shows that the Iraqi economy suffers from the dominance of the oil sector over economic activity, which reflects the weakness of diversity in sources of income. The Iraqi economy faces numerous challenges that hinder the achievement of economic diversification and sustainable development, most notably corruption,

deteriorating infrastructure, the dominance of the public sector, and the ongoing fluctuations in oil prices. The study concluded with a set of recommendations, the most important of which is the need to re-evaluate the adopted fiscal and monetary policies and enhance coordination between them to ensure economic diversification, which will positively impact sustainable development. Furthermore, the competent authorities must combat corruption, improve infrastructure, and create an investment environment that attracts local and foreign investments, with the aim of overcoming the obstacles that hinder the process of economic diversification.

Keywords: Economic diversification, sustainable development, Herfindahl-Hirschman index.

المقدمة :

يشهد العالم اليوم تحديات اقتصادية وبيئية متزايدة تتطلب تبني استراتيجيات تنموية توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن بين هذه الاستراتيجيات، يبرز مفهوم التنويع الاقتصادي كأحد المسارات الفعالة نحو تحقيق التنمية المستدامة، يشير التنويع الاقتصادي إلى تفعيل مصادر متعددة للدخل والحد من الاعتماد على قطاع واحد، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل المخاطر الناتجة عن التقلبات الاقتصادية العالمية.

يعد العراق نموذجاً مهماً في دراسة التنويع الاقتصادي، حيث يواجه تحديات كبيرة تتمثل في اعتماده المفرط على صادرات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. ومن هنا تنبع أهمية دراسة كيفية تطبيق التنويع الاقتصادي في العراق باعتباره خطوة أساسية نحو تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تعزيز قطاعات أخرى كالزراعة والصناعة والتكنولوجيا، والعمل على إيجاد فرص عمل جديدة وتحسين مستوى حياة المواطنين.

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في ان التنويع الاقتصادي مسار فعال لتحقيق تنمية القطاعات الاقتصادية ودوره مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

مشكلة البحث : يعاني العراق من هيمنة القطاع النفطي ونسبة مساهمته كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يعرض الاقتصاد الى مشاكل اقتصادية .

فرضية البحث : تستند فرضية البحث على ان العمل على تحقيق التنويع الاقتصادي في العراق سيعمل على معالجة المشاكل الاقتصادية ومعالجة الاختلالات الهيكلية وبدوره تنمية مستدامة .

هدف البحث : يهدف البحث الى مايلي :

1. التعرف على مدى أهمية التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة .
2. التعرف على أهمية القطاعات الإنتاجية في التنويع الاقتصادي .
3. بيان التحديات التي تواجه التنويع الاقتصادي في العراق .
4. تحليل واقع التنويع الاقتصادي في العراق من خلال بعض المؤشرات.

حدود الزمانية والمكانية للبحث: تكمن الحدود الزمانية والمكانية للبحث في العراق للمدة (2004-2021).

منهجية البحث : من اجل انجاز هدف البحث والوصول إلى النتائج المتوخذة فقد تم استخدام المنهج الاستقرائي لتحليل التنويع الاقتصادي ودورة في تحقيق التنمية المستدامة وتمت الاستعانة في تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بمشكلة البحث بالمنهجية التحليلية والوصفية .

هيكلية البحث : من اجل الوصول الى اهداف البحث والتحقق من فرضيته تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث اذ تضمن المبحث الأول (الإطار النظري للتنويع الاقتصادي)، بينما كان المبحث الثاني يتضمن (الإطار النظري للتنمية المستدامة)، في حين يتضمن المبحث الثالث (التنويع الاقتصادي مسار لتحقيق تنمية مستدامة)، ثم ختم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الاطار النظري للتنويع الاقتصادي

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي :

يعد التنويع الاقتصادي من أبرز الوسائل الأساسية لمعالجة التشوهات التي يعاني منها هيكل الاقتصاد الأحادي، حيث يساهم في ضمان الاستغلال الأمثل والمتوازن للموارد المادية والبشرية والمالية للمجتمع من ناحية، ويعمل على تقليل تعرض الاقتصاد للأزمات المفاجئة والخطيرة التي تنجم غالباً عن التقلبات المفاجئة في أسعار المواد الأولية من ناحية أخرى .

نظرًا لتعدد وجهات النظر الاقتصادية، والتي تدعمها حجج وبراهين مختلفة، تتنوع مفاهيم التنويع الاقتصادي بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية واستراتيجية، حيث تشير إلى ضرورة عدم الاعتماد على مصدر دخل واحد أو مصادر دخل محدودة للغاية .

ويعرف التنويع الاقتصادي بأنه (تنويع هياكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة تسعى لزيادة الدخل مما يؤدي الى تقليل الاعتماد على القطاع الأساسي في الاقتصاد وهذه العملية تؤدي الى خلق مجالات قدرة على زيادة الايدي العاملة الوطنية وبالتالي زيادة مستوى النمو الاقتصادي). **(Al-Narouz,2019:198)**

وكذلك عرفه المعهد العربي للتخطيط بأنه (احد السياسات التنموية التي تهدف الى تقليل المخاطر الاقتصادية وتحسين مستويات الدخل وذلك من خلال توجه الاقتصاد نحو قطاعات جديدة بدلا من الاعتماد عن قطاع واحد). **(Al-Taie,2021:24)**

ويعرف التنويع الاقتصادي أيضا بأنه (عملية لتوسيع القطاعات الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قواعد إنتاجية ومالية وخدمية تساهم في إيجاد مصادر متنوعة للدخل). **(Belqala,2009:52)**

وكذلك يعرف التنويع الاقتصادي بانه (تقليل الاعتماد على قطاع واحد وإيجاد بدائل مختلفة للدخل غير المصادر التقليدية وكذلك تعزيز دور القطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية من اجل الحصول على إيرادات مستمرة). **(Saud,2024:21 and Al-Birmani)**

ويعرف أيضا التنويع الاقتصادي بانه (الرغبة في تحقيق عدد اكبر لمصادر الدخل الرئيسة في البلد التي من شانها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية). **(Assaf and Awad,2013:466)**

ومن خلال ما تقدم من التعريفات السابقة يمكن تعريف التنويع الاقتصادي بأنه (سياسة تنموية او استراتيجية لخلق قطاعات جديدة وتقليل الاعتماد على قطاع واحد بهدف ان تصبح هذه القطاعات مصادر جديدة للإيرادات الحكومية أي تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط) .

ثانيا : أهمية التنويع الاقتصادي :

يعد التنويع الاقتصادي ذو أهمية كبيرة في تعزيز النمو الاقتصادي، وتظهر هذه الأهمية من خلال عدة أسباب، أبرزها ما يلي:

1. ان التنويع الاقتصادي يعمل على تقليل تقلبات في مستويات الناتج المحلي الإجمالي اذ ان زيادة درجة التنويع تدعم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وهذا يؤدي الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.
2. ان التنويع الاقتصادي يؤدي تقليل المخاطر الناتجة عن انخفاض حصيلة الصادرات، فعنده زيادة درجة تنويع الصادرات فأن ذلك يؤدي تقليص المخاطر الناجمة عن انخفاض بعض صادرات.**(Al-Fatlawi,2024:13)**
3. يعد التنويع الاقتصادي عاملاً مهماً في مواجهة "لعنة الموارد" و"المرض الهولندي"، حيث غالباً ما تواجه الدول النفطية تقلبات اقتصادية حادة بعد نمو صادراتها، تتمثل في تراجع معدلات النمو عقب الطفرة النفطية، مما يؤدي إلى الركود وتراجع الإيرادات. لذلك، يساعد التنويع الاقتصادي في تقليل هذه الاختلالات، والحد من المخاطر وحالة عدم اليقين الناتجة عن اعتماد الاقتصاد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة.
4. يسهم التنويع الاقتصادي في تعزيز الروابط التبادلية بين القطاعات الإنتاجية من خلال الروابط الأمامية والخلفية، مما يؤدي إلى العديد من الفوائد والتأثيرات الإيجابية على الإنتاج، ويعكس ذلك في زيادة النمو الاقتصادي. **(Al-Khaikani and Al-Ghalbi ,2022:437)**
5. يرتبط التنويع الاقتصادي ارتبطا وثيقا بالموازنة العامة وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الغير ريعية . **(Al-Fatlawi,2024:13)**
6. ان التنويع الاقتصادي يقلل من خطر الانكشاف الاقتصادي الناجم عن الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدل من الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة التي تؤدي الى تقدم عجلة النمو والتنمية الاقتصادية . **(Abbas ,2023:144 and others)**
7. تمكين القطاع الخاص من المشاركة الفاعلة في العملية الإنتاجية وتعزيز دور الاستثمار الخاص، مما يتيح له الفرصة للعب دور رئيسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. ويشمل ذلك تقليص دور الدولة والسلطات، مع السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج السلع والخدمات، وزيادة حجم الصادرات العامة. كما يهدف إلى تقليل الاعتماد على استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج، وتوفير فرص عمل جديدة، وبالتالي تحسين مستويات المعيشة. **(Nima ,2024:204 and others)**

ثالثا: أنواع التنويع الاقتصادي :

يمكن تقسيم التنويع إلى عده أنواع منها :

1. **التنويع الافقي:** والذي يشمل توزيع الاستثمارات على أدوات مختلفة ضمن نفس الفئة من خلال خلق فرص جديدة لإنتاج منتجات داخل نفس القطاع .
2. **التنويع الرأسي:** حيث يتم توزيع الاستثمارات عبر قطاعات متنوعة مثل الزراعة والصناعة والخدمات، بهدف زيادة القيمة المضافة عبر تعزيز الروابط الأمامية والخلفية، بحيث تصبح مخرجات أحد القطاعات مدخلات لقطاعات أخرى. **(Al-Fatlawi,2024:14)**
3. **التنويع الجانبي :** دخول نشاط جديد إلى الأسواق من خلال إنتاج منتجات جديدة لا ترتبط بالمنتجات الحالية، بل تستهدف أسواقًا جديدة. ويُعد هذا النوع من التنويع محفوفًا بالمخاطر، خاصة في المشاريع الصناعية، حيث تكون الأرباح منخفضة والمخاطر مرتفعة.
4. **التنويع المالي:** يهدف هذا النوع الحد من المخاطر الاستثمارية من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية التي لا يمكن ان تخسر في وقت واحد .
5. **التنويع الشامل:** استراتيجية تهدف من خلالها المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع مجموعة منتجاتها الحالية، وفي نفس الوقت التوسع في اكتساب أسواق جديدة واختراقها.**(Al-Saadi,2021:5)**

رابعا: اثر التنويع الاقتصادي في التنمية المستدامة :

تهدف التنمية إلى تلبية احتياجات البشرية وتحقيق رفاهيتها المستدامة من خلال إدارة الموارد البشرية والبيئية تركز التنمية المستدامة على تحسين نوعية الحياة الحالية والمستقبلية، مع ضمان قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وفقًا لتقرير لجنة بورتلاند للأمم المتحدة، تنطوي التنمية المستدامة على تلبية احتياجات الحاضر دون التأثير على قدرة المستقبل يكمن جوهرها في تغيير أساليب استغلال الموارد والتكنولوجيا والاستثمارات لتلبية احتياجات البشر ويعد التنويع الاقتصادي من أهم عناصر التنمية المستدامة لضمان الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل يشمل توسيع الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، مما يعزز استقرار الاقتصاد ويزيد من قدرته على التكيف مع التحديات المستقبلية مثل نضوب الموارد الطبيعية والتقلبات الاقتصادية. كما يساعد التنويع على تلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة، مثل توفير العمل، الغذاء، الصحة، والمأوى للفقراء، خاصة في ظل العولمة المعاصرة.**(Al-Azzawi,2022:34)**

المبحث الثاني: الاطار النظري للتنمية المستدامة

أولا : مفهوم التنمية المستدامة :

تميز العقد الأخير من القرن العشرين بتبني مفهوم التنمية المستدامة في الجهود التنموية والبيئية على مستوى العالم وقد تمت صياغة هذا المفهوم لأول مرة في تقرير "مستقبلنا المشترك"، الذي أصدرته اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987، برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة غرو هارلم برونتلاند وكان مفهوم التنمية المستدامة آنذاك جديدًا وثوريًا في الفكر التنموي، حيث إنه ولأول مرة يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار تعريف واحد.

وتعرف التنمية المستدامة بانها (تلك التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون التأثير سلبًا على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها) . وقد تطور هذا المفهوم في عام 1991، حيث عرّفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه (تحسين الظروف المعيشية للبشر مع الحفاظ على قدرة الأنظمة البيئية على تحمل الأعباء) كما ساهم المجتمع الدولي في تعزيز هذا المفهوم علمياً من خلال مؤتمر البيئة والتنمية الذي انعقد في البرازيل عام 1992. **(Al-Quraishi,2007:129)**

وتعرف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي شكلتها الأمم المتحدة التنمية المستدامة من خلال تقريرها عام 1987 بانها (التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم). **(Abdul-Badie,2003:316)**

ويعرف (ربينو) التنمية المستدامة على انها (استراتيجية تنموية تدير كل الأصول كالاصول المالية والمادية وكذلك الموارد البشرية والطبيعية بما يحقق ذلك زيادة في الثروة ومستوى الرفاهية في المدى الطويل مما يعني ذلك ان التنمية المستدامة تهدف الى رفض السياسات والأنشطة التي تزيد من مستوى الرفاهية للجيل الحالي عن طريق اهدار الأصول الإنتاجية . **(2020:21, Abdul-Badie)**

وكذلك تعرف التنمية المستدامة بأنها (السياسات والإجراءات المعتمدة في تحسين وضع المجتمع من خلال توظيف التكنولوجيا الملائمة للبيئة، مع العمل على تحقيق التوازن بين تطوير البيئة وتقدم الإنسان. وذلك عبر الإدارة الفعّالة للموارد الطبيعية بهدف تحقيق أقصى استفادة، مع ضمان الحفاظ على جودة هذه الموارد واستغلالها بما يساهم في تعزيز الدخل الحقيقي في المستقبل).**(Al-Jubouri,2021:31)**

وعرف (ادوارد بإبر) التنمية المستدامة على انها (نشاط اقتصادي الذي يعمل على زيادة الرفاهية الاجتماعية والحرص على اكبر قدر من الموارد الطبيعية المتاحة وباقل قدر من الاضرار). **(Mohammed and others,2015:431)**

ومن خلال ما تقدم من التعريفات السابقة يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنه (استراتيجية تنموية عادلة تهدف الى التحفظ على حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية وذلك من خلال سياسات محددة تسعى الى تحقيق ذلك) .

ثانيا: اهداف التنمية المستدامة :

في عام 2015، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمشاركة (193 دولة) برنامجًا عالميًا جديدًا للتنمية المستدامة تحت شعار (تحويل عالمنا)، وهو خطة طموحة تمتد حتى عام 2030. تتضمن الخطة 17 هدفًا وتم تحديد 230 مؤشرًا عالميًا لقياس التقدم في تنفيذ البرنامج العالمي للتنمية المستدامة، وفيما يلي استعراض مختصر لهذه الأهداف كما وردت في هذا البرنامج: **(United Nations,2022)**

1. القضاء على الفقر بجميع أنواعه في جميع أنحاء العالم.
2. القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. ضمان تمتع الجميع بأنماط حياة صحية ورفاهية في كافة الأعمار.
4. ضمان التعليم الجيد والشامل والمنصف للجميع وتعزيز فرص التعلم المستمر.
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
6. ضمان توفير خدمات المياه والصرف الصحي للجميع.
7. ضمان الحصول على طاقة نظيفة وحديثة لجميع الأفراد.
8. تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل المنتج لكل من هو قادر على العمل.
9. دعم التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار والإبداع.
10. الحد من الفوارق الاجتماعية داخل الدول وبينها.
11. العمل على بناء مدن آمنة ومستدامة.
12. ضمان الإنتاج والاستهلاك المستدامين.
13. اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين المناخ.
14. الحفاظ على المحيطات والبحار والأنهار والمسطحات المائية والكائنات البحرية.
15. حماية الاستخدام المستدام للنظم البيئية ومكافحة التصحر والحفاظ على الغابات.
16. تعزيز العدالة والسلام الدولي والمساءلة على كافة المستويات.
17. تقوية الشراكات ووسائل التنفيذ لتحقيق التنمية المستدامة.

ويمكن تلخيص اهداف التنمية المستدامة من خلال الشكل (1) الذي يوضح ذلك :

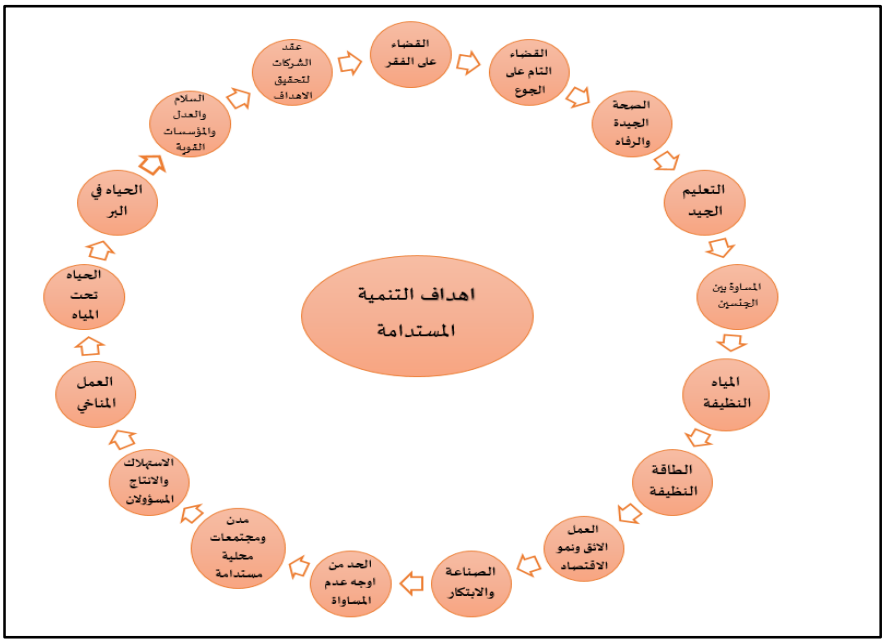

شكل (1) اهداف التنمية المستدامة

الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على :

United Nations, Report on Sustainable Development Goals, available at: https://unstats.un.org/

ثالثا: مؤشرات التنمية المستدامة :

تطورت التنمية وتعددت اهتماماتها من مجرد نمو اقتصادي الى مؤشرات اجتماعية وبيئية سياسية وقد قدمت الأمم المتحدة مجموعة من المؤشرات التي تضم ابعاد مختلفة لتنمية عام 1996 ذا بلغ عدد هذه المؤشرات 130 مؤشراً وتم تخفيضها 59 مؤشراً لصعوبة الاختيار بين هذه المؤشرات، وفيما يأتي مجموعة من المؤشرات الأساسية والمساهمة في قياس التنمية المستدامة:

1. **المؤشرات الاقتصادية:** تركز هذه المؤشرات بشكل أساسي على الجوانب الاقتصادية فقط، وتشمل : **(Al-Mayali،2014:15)**
   - **أ.** نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .
   - **ب.** نسبة الصادرات السلع والخدمات الى الواردات .
   - **ج.** نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي الى الناتج المحلي الإجمالي .
   - **د.** المساعدات الإنمائية الذي تمثل مدى اسهام البلد بالمساعدات التنموية .
2. **المؤشرات الاجتماعية :** تعكس هذه المؤشرات الوضع الاجتماعي في المجتمعات وتساعد في قياس وتحليل تأثير السياسات على رفاه الانسان والمجتمع بشكل عام ، وتشمل : **(Ibrahim,2021:25)**
   - **أ.** الدينامية الديموغرافية والاستدامة .
   - **ب.** معدل الفقر .
   - **ج.** معدل البطالة.
   - **د.** الصحة العامة .
   - **ه.** المساوة في التوزيع .
3. **المؤشرات البيئة :** تعكس هذه في فهم العلاقة بين النمو الاقتصادي وصحة البيئة، وتساعد في اتخاذ قرارات تدعم التنمية المستدامة من خلال الحد من الأثر البيئي وتحقيق توازن بين الاحتياجات الاقتصادية والبيئية وتشمل : **(Abdul- ,2020:36 Razzaq)**
   - **أ.** متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية .
   - **ب.** متوسط نصيب الفرد من اجمالي الأراضي المزروعة .
   - **ج.** كمية الأسمدة المستخدمة سنويا .
   - **د.** الأراضي المصابة بالتصحر .
   - **ه.** التغير في مساحة الغابات .
4. **المؤشرات المؤسسية :** وتشمل : **(Al-Mayali،2014:17)**
   - **أ.** الحصول على المعلومات .
   - **ب.** عدد المهندسين والعلماء في مجال البحث العلمي .
   - **ج.** الانفاق على البحث والتطوير .

المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي مسار لتحقيق تنمية مستدامة

أولا: واقع الناتج المحلي الإجمالي في العراق :

يعد هذا المؤشر أحد أهم الأدوات لقياس الأداء الاقتصادي لأي دولة، حيث يعكس حجم الاقتصاد والنمو الاقتصادي ، يلجأ العديد من الباحثين في الدول النفطية إلى تقسيم الناتج المحلي الإجمالي إلى نوعين: الأول يشمل القطاع النفطي، بينما الثاني يستثني النفط ويعرف بالناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. يهدف هذا التقسيم إلى دراسة التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي مع الافتراض بأن دور النفط سينخفض في المستقبل نتيجة كونه من الموارد الناضبة، بالإضافة إلى أن العوائد الناتجة عنه تتأثر بعوامل خارجية. أما في العراق، فلا يوجد مبرر لاستبعاد إسهام النفط، نظرًا لأنه يعد المصدر الرئيسي للاحتياطيات، وله دور أساسي في الموازنة الحكومية وميزان المدفوعات، مما يؤثر في أسعار الصرف والإيرادات لفترات طويلة. **(Nasser and Al-Moussawi ,2022:110)**

وفي العراق هناك عوامل عدة تؤثر على حجم الناتج ومعدلات وكان أبرز هذه الآثار هو ضيق القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العراقي، والذي يظهر من خلال تذبذب أسعار النفط وانخفاض مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي.

ويوضح جدول(1) تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2021) :

جدول (1) تطورات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق

(مليون دولار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو%	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل النمو %
2004	367140.4	-	1008627.4	-
2005	500228.5	36.2	1002462.1	-0.6
2006	650258.1	29.9	851123.2	-15
2007	884569.9	36	884569.9	3.9
2008	1308550.5	47.9	1161091.8	31.2
2009	1107137.1	-15.3	906746.2	-21.9
2010	1373428.5	24	1097864.5	21
2011	1826278.2	32.9	1382496.7	25.9
2012	2066873.9	13.1	1475284.7	6.7
2013	2224288.8	7.6	1558716.7	5.6
2014	2201821.3	-1.0	1509130.4	-3.1
2015	1663009.5	-24.4	1123655.1	-25.5
2016	1535440.2	-7.6	1036759.1	-7.7
2017	1807961.4	17.7	1218302.8	17.5
2018	2094221.9	15.8	1302061.1	6.8
2019	2219875.3	5.9	1373674.5	5.4
2020	1774468.1	-20	1179144.4	-14.1
2021	2080459.7	17.2	1036606.2	-12

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على :

- **وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، إحصائية لسنوات متفرقة .**
- **تم احتساب معدلات النمو من قبل الباحثان.**

نلاحظ من الجدول (1) انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعامين 2005 و 2006 مقارنة بالعام السابق بنسبة (0.6%) و (15%) على التوالي، نتيجة للأحداث التي مر بها العراق في هذين العامين. ثم شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعًا في عام 2007 بنسبة (3.9%)، تلاه ارتفاع بنسبة (31.2%) في عام 2008، وذلك بسبب زيادة صادرات العراق النفطية التي انعكست إيجابًا على الإيرادات العامة. أما في عام 2009، فقد سجل الناتج المحلي انخفاضًا بنسبة (21.9%) بسبب الأزمة المالية العالمية التي تسببت في انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات المالية في العراق بعد ذلك، شهدت الأعوام التالية حتى عام 2013 زيادة في معدل النمو، بفضل تعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط، مما ساعد العراق على تحقيق إيرادات مالية كبيرة، حيث سجل عام 2013 نموًا بنسبة (5.6%) ومع ذلك، فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام 2014 و2015 و2016 بنسبة (3.1%) و(25.5%-) و(7.7%-) على التوالي، نتيجة للتراجع الكبير في أسعار النفط الذي أدى إلى انخفاض العوائد المالية، بالإضافة إلى الأحداث التي شهدها العراق من احتلال تنظيم داعش لبعض المناطق وتدمير البنية التحتية. وبعد ذلك، بدأ الناتج المحلي في الارتفاع تدريجيًا في الأعوام التالية، ليصل إلى معدل نمو قدره (5.4%) في عام 2019 ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط مجددًا، مما أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية ومن ثم ارتفاع الإيرادات العامة، وهو ما ساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تراجعًا في عام 2020 بنسبة (14.1%-)، وفي عام 2021 بنسبة (12%-)، بسبب جائحة كورونا وما نجم عنها من انخفاض في أسعار النفط، مما أدى إلى تراجع الإيرادات العامة.

ويوضح شكل (2) معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في الاقتصاد العراقي:

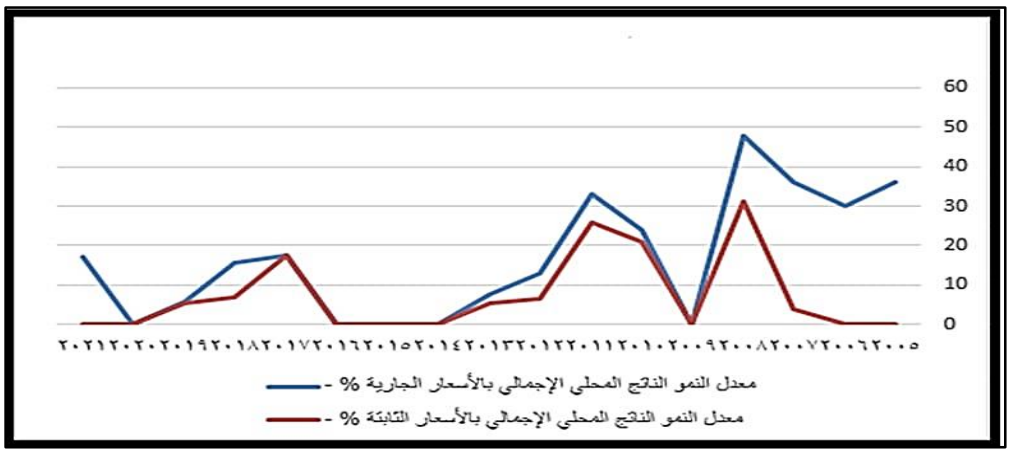

شكل (2) معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في الاقتصاد العراقي

الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (1)

ثانيا: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي :

من المؤشرات المهمة التي تعكس مدى تنوع الاقتصاد هي نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وبشكل عام، عند تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، بما في ذلك العراق، يتضح أنه ما يزال يعتمد بشكل كبير على القطاعات الأولية أو الخدمات. وتظل هذه الاقتصادات عرضة لتقلبات أسعار النفط والمواد الأولية في الأسواق العالمية، مما يؤثر بشكل كبير على الإنتاج والتجارة الخارجية. كما أن بعض الدول التي تعتمد على الدخل من قطاع الخدمات، مثل السياحة، تتأثر بالظروف المحلية والسياسية في المنطقة ، يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تعكس مستوى الأداء الاقتصادي للدولة، حيث يعتبر تحليل نموه وهيكله القطاعي من النقاط الأساسية لفهم التنويع الاقتصادي ومعالجته. يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أداة رئيسية في رسم السياسات الاقتصادية وإجراء المقارنات سواء على المستوى المحلي أو الدولي. كما أن تطور ونمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام يعكس كفاءة الاقتصاد وتحسن مستوى المعيشة، وبالتالي يشكل مقياساً للرفاهية في الدول النامية، يتركز هدف التنمية على إجراء التغيرات الهيكلية التي تخلق التوازن المطلوب بين قطاعات الاقتصاد الوطني، وهو ما يظهر في بنية الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن، مما يعكس الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوينه. **(Qasim,2021:167)**

ويوضح جدول(2) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي :

جدول(2) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي

السنة	القطاع النفطي %	الصناعة التحويلية%	الزراعة والغابات %	قطاع الكهرباء والماء	قطاع البناء والتشييد%	تجارة الجملة والمفرد والفنادق%	خدمات الاجتماعية%	النقل والمواصلات %	خدمات المال والتأمين والعقارات%
2004	54.6	1.5	5.4	0.6	2.1	6.1	8.6	11.9	8.3
2005	50.7	1.4	6.9	0.7	4.4	6.7	9.4	11.3	8.5
2006	50.7	1.5	6.9	0.7	4.4	6.8	12.4	8	8.7
2007	53.5	1.6	4.9	0.8	4.4	6.2	12.4	6.5	9.7
2008	55.3	1.5	3.8	0.8	4.5	6.2	12.7	6.4	9.8
2009	54.4	1.7	3.9	0.9	4.3	6.3	12.6	6.2	9.6
2010	51.7	1.7	3.6	0.9	6.1	6.8	13.1	6.4	10.2
2011	52	1.6	3.9	1.1	5.8	6.7	12.5	6.1	9.9
2012	51.6	1.7	3.8	1.3	6.2	6.9	13.1	7.3	9.7
2013	49.5	1.5	4.1	1.2	8.6	8	12.8	6.8	7.1
2014	51.7	1.1	4	1.1	8.1	8.2	12.1	7.4	6.3
2015	59.1	0.9	2.5	1.1	5.1	8.2	10.8	7.4	4.8
2016	64.5	0.8	2.1	1	4	6.3	10.6	7.6	4.5
2017	64	1.2	1.8	1.3	4.3	6.2	10	7.2	5.3
2018	63.7	1.1	1.9	1.1	3.5	5.9	10.3	7.8	5.2

2019	63.9	0.8	1.7	0.9	3.4	6.1	10.7	8.2	5.1
2020	65.7	0.8	1.3	0.8	4.1	5.4	10.4	8	4.8
2021	62	0.7	1.4	1.1	4.2	6	11.1	8.3	5.4

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على :

- **وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، إحصائية لسنوات متفرقة .**

1. **القطاع النفطي :** نلاحظ من خلال جدول (2) مساهمة قطاع النفطي بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل أعلى نسبة له في عام 2020، وهي(65.7%) من خلال هذه النسب المرتفعة، يمكننا استنتاج أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل رئيسي على النفط كمصدر رئيسي للعوائد المالية، وهو اقتصاد ريعي يتسم بعدم الاستقرار بسبب تأثره بتقلبات أسعار النفط، مما يشير إلى عدم تنويع الاقتصاد العراقي.
2. **القطاع الصناعي :** يعد التصنيع أحد الركائز الأساسية في التحولات الهيكلية لأي اقتصاد، حيث يعتبر القطاع الذي يقود عملية التنمية الاقتصادية في العديد من الدول إنه القطاع الأكثر ديناميكية والمصدر الرئيس للتطور التكنولوجي، الذي يزود العالم بشكل مستمر بالمنتجات الجديدة وإذا لم تضع الدولة النامية التصنيع كوظيفة رئيسية، فإنها بذلك تكون قد فوتت فرصة ثمينة لقيادة الأمة نحو الازدهار، وترك مستقبل الأجيال القادمة مهدداً بالبؤس والضعف في عالم يعج بالدول المزدهرة والقوية، وفي العراق لم يكن هذا القطاع افضل حالا من القطاع الزراعي . **(Al-Jumaili and Al-Dahlaki,2023:207)**

ونلاحظ من جدول (2) اتسم نسبة مساهمة القطاع بتدني ملحوظ في إجمالي الناتج المحلي، حيث وصلت مساهمته في عام 2021 إلى 0.7% ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة عوامل رئيسية، أبرزها نقص مصادر الطاقة مثل الكهرباء والوقود، بالإضافة إلى هجرة أصحاب المعامل والعمالة الماهرة إلى الخارج بسبب الأوضاع الأمنية في العراق. علاوة على ذلك، يعاني القطاع من صعوبة في منافسة السلع المستوردة التي تُباع بأسعار أقل من السلع المحلية.

3. **القطاع الزراعي :** يُعد القطاع الزراعي أحد الأسس المهمة لتنويع الاقتصاد، حيث يشكل حجر الزاوية للنمو الاقتصادي والتنمية يلعب هذا القطاع دوراً حيوياً في تقليص الفقر في العراق، كونه المحرك الرئيس للازدهار الاقتصادي من خلال تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية وزيادة مستويات التوظيف للأجيال الحالية والمستقبلية، بشرط استغلال الموارد المتاحة لهذا القطاع بشكل فعال ومع ذلك يواجه القطاع الزراعي العديد من التحديات أبرزها الاعتماد على طرق ري تقليدية تستهلك كميات كبيرة من المياه، مما يؤدي إلى هدر كبير في الموارد المائية وفقدانها كما أن هذه الطرق لا تضمن توزيعاً متساوياً للمياه على المحاصيل، مما يسهم في انخفاض الإنتاج الزراعي.**(Al-Jumaili and Al-Dahlaki,2023:206)**

يظهر في الجدول (2) تقلب نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بين الارتفاع والانخفاض، حيث بلغت أعلى نسبة مساهمة له 6.9%، ثم بدأت هذه النسبة بالتراجع حتى وصلت في عام 2020 إلى أدنى مستوى لها وهو 13%. يعود السبب في ذلك إلى الاعتماد على الواردات وعدم الاستثمار الكافي في القطاع الزراعي، بالإضافة إلى الجفاف الناتج عن قلة هطول الأمطار وتراجع التدفقات المائية من نهري دجلة والفرات، فضلاً عن نقص استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة.

4. **القطاع الماء والكهرباء :** من خلال جدول (2) ان نسبة مساهمة قطاع الماء والكهرباء في الناتج المحلي الإجمالي هي نسبة ضليله جدا وهي فلم تجاوز نسبة مساهمة هذا القطاع (1.3%) من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي ويعود ذلك الى ارتفاع الطلب في العراق على الطاقة الكهربائية بنسب تفوق الإنتاج الامر أدى الى استيراد الكهرباء من دول الجوار .
5. **قطاع البناء والتشييد :** نلاحظ من جدول (2) انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع اذ تراوح نسبة مساهمة هذا القطاع من الناتج المحلي والاجمالي بين (2.1%) عام 2004 وبين (8.6%) عام 2013 ويعود ذلك الى ضعف التمويل والتخطيط في هذا القطاع .
6. **قطاع التجارة الجملة والمفرد:** من خلال جدول (2) نلاحظ استقرار نسبة مساهمة هذا القطاع من تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال عده سنوات ونلاحظ أيضا ان اعلى نسبة شهدت هذا القطاع في عام 2015 حيث بغلت (8.2%) ويعود ذلك الى تحسن حركة النشاط التجاري لتلبية حاجة الأسواق المحلية مع ذلك التحسن يبقى هذا القطاع نسبته ضليله في تكوين الناتج المحلي الإجمالي .
7. **الخدمات الاجتماعية:** يشمل هذا القطاع خدمات عده (الخدمات الحكومية كالدفاع والصحة والخدمات التربوية وخدمات الإسكان ...) فمن خلال جدول (2) نلاحظ ان على نسبة بغلت في هذا القطاع عام 2011 بنسبة مساهمة (13.2%) وهذا مايدل على ضعف الخدمات الحكومية في العراق .
8. **قطاع النقل والموصلات:** شهد هذا القطاع انخفاضا في نسب المساهمة تدريجياً اذ بلغت (11.9%) عام 2004 ثم بدت بالانخفاض تدريجياً حتى بلغت (8.3%) في عام 2021 ويعود ذلك الى الفساد المالي والإداري في هذا القطاع مصاحب ذلك عدم الحصول على إيرادات من عمل هذا القطاع .

9. **قطاع المال والتأمين :** لم يشهد هذا القطاع تطوراً كبيراً رغم الاهتمام من استحواذ الجهاز المصرفي اذ شهدت هذا القطاع ارتفاعات مستمرة بنسب المساهمة حتى عام 2010 فبلغ (10.2%) ثم بدا في الانخفاض حتى عام 2021 اذ بلغ (5.4%) ويعود ذلك الى الانخفاض الكبير في الائتمان المصرفي ورغبة الأشخاص بالاحتفاظ بالنقد السائل .

ويوضح شكل (3) نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي:

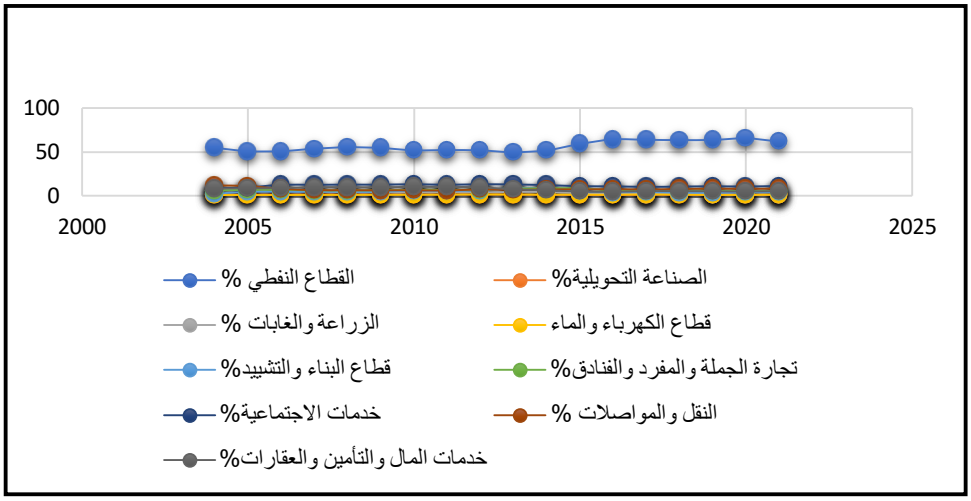

شكل (3) يوضح نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (2)

يتضح من خلال الشكل البياني يعد القطاع النفطي الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تكون نسبته اكثر من 60% من تكوين الناتج المحلي الإجمالي مما يدل ذلك على الاعتماد الكبير على القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي، وهذا يشير مما يشير إلى ضعف التنوع الاقتصادي وان معظم القطاعات غير النفطية تساهم بنسب محدودة ومستقرة، مما يعني الحاجة إلى تعزيز التنويع الاقتصادي لدعم النمو المستدام.

ثالثا: مؤشر هيرفندال – هيرشمان :

يعد هذا المؤشر الأكثر شيوعاً في قياس التنويع ضمن تركيب ظاهرة معينة، حيث يساعد في الكشف عن التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها. ويُستخدم هذا المعيار بشكل واسع لقياس التنويع الاقتصادي، ويُعرف بالصّيغة التالية:

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(xi/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث ان :

N : عدد القطاعات او النشاطات .

xi : قيمة الناتج القطاع .

x: القيمة الاجمالية في جميع القطاعات .

تتراوح قيمة معامل هيرفندال-هيرشمان بين ($0 \leq HHI \leq 1$) فإذا كانت القيمة صفرًا، فإن ذلك يشير إلى تنوع كامل في الاقتصاد. أما إذا كانت القيمة واحدة، فإن ذلك يعني عدم وجود تنويع، حيث يكون الناتج متركزًا في نشاط اقتصادي واحد فقط، ولا تساهم بقية الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي. وتشير القيم المرتفعة لهذا المعامل إلى ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متوازن على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات. **(Fatiha and Turki ,2023:438)**

جدول (3) مؤشر هيرفندال – هيرشمان في الاقتصاد العراقي

(مليون دولار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	ناتج القطاع النفطي	نسبة مساهمة القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي	قيمة المؤشر
2004	367140.4	550710.5	54.6	1.2
2005	500228.5	508248.2	50.7	1.1
2006	650258.1	431519.4	50.7	1.1
2007	884569.9	473244.8	53.5	1.2
2008	1308550.5	642083.7	55.3	1.3
2009	1107137.1	493269.9	54.4	1.2
2010	1373428.5	567595.9	51.7	1.2
2011	1826278.2	718898.2	52	1.2
2012	2066873.9	761246.9	51.6	1.2
2013	2224288.8	771564.7	49.5	1.1
2014	2201821.3	780220.4	51.7	1.2
2015	1663009.5	664080.1	59.1	1.3
2016	1535440.2	668709.6	64.5	1.5
2017	1807961.4	779713.7	64	1.5
2018	2094221.9	829412.9	63.7	1.5
2019	2219875.3	877778	63.9	1.5
2020	1774468.1	774697.8	65.7	1.5
2021	2080459.7	642695.8	62	1.4

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على :

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، إحصائية لسنوات متفرقة .

يُظهر هذا المؤشر التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكونات الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشير نتائج الجدول (3) إلى أن قيمة مؤشر هيرفندال - هيرشمان، استنادًا إلى ناتج القطاع النفطي خلال فترة البحث، كانت قريبة من الواحد بمتوسط قدره (1.3) وهذا يدل على قلة التنويع الاقتصادي في العراق، مع وجود تركز كبير للنشاط الريعي الذي يسيطر على الاقتصاد من ثم، يعزز هذا الوضع ضعف هيكل الناتج المحلي الإجمالي بسبب الاعتماد الكبير على إيرادات الريع، مما يشير إلى أن الاقتصاد العراقي يعاني من ضعف التنويع الاقتصادي وقاعدة إنتاجية محدودة.

ويوضح شكل(4) مؤشر هيرفندال – هيرشمان في الاقتصاد العراقي :

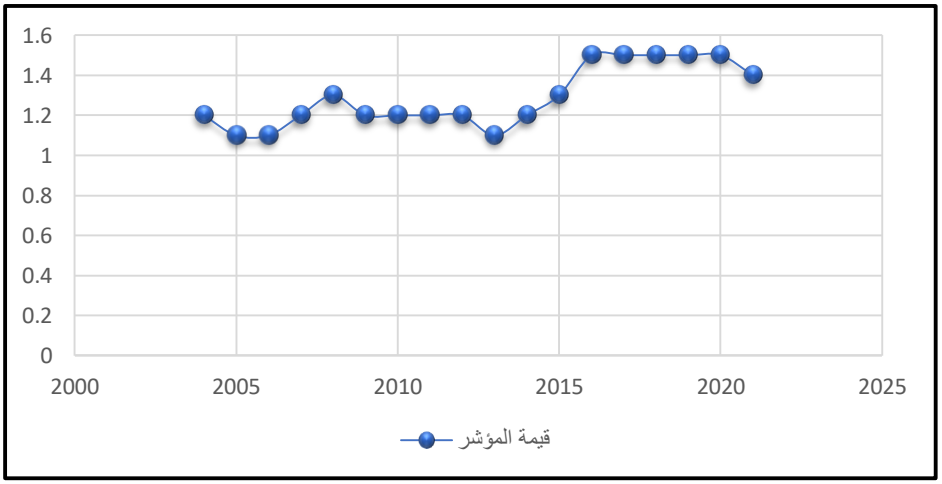

شكل(4) مؤشر هيرفندال – هيرشمان في الاقتصاد العراقي

الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على جدول (3) .

رابعا: التحديات التي تواجه التنويع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي:

هناك العديد من التحديات التي تعيق تحقيق تنويع اقتصادي ومن هذا التحديات: **(Al-Marshadi and others,2022:261)**

1. **التحديات الداخلية:**

أ. **الفساد :** من أبرز التحديات التي تواجه التنويع الاقتصادي هو تأثيره السلبي على النشاط الاقتصادي، حيث يؤدي إلى هدر الموارد وانخفاض الإيرادات الحكومية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يعيق تنفيذ السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

ب. **انهيار البنى التحتية :** تعد البنية التحتية عالية الأداء والكفاءة ضرورية للغاية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تسهم في تحسين مستويات المعيشة وجذب المزيد من الشركات كما أنها تساهم في توفير فرص العمل وتسريع وتيرة تنويع الاقتصاد ولتحقيق ذلك، يجب الاستمرار في الاستثمار في البنية التحتية وتحسين بيئة الأعمال وتوفير مناخ استثماري يجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية .

ج. **هيمنة القطاع العام** .

2. **التحديات الخارجية:**

أ. التبعية للأسواق الخارجية.

ب. تقلبات أسعار النفط .

ج. المرض الهولندي .

الاستنتاجات والتوصيات:

أولا: الاستنتاجات:

1. تعتبر سياسات التنويع الاقتصادي احد الأسس التي تساهم في تحقيق وتعزيز اهداف التنمية المستدامة.
2. يتميز الاقتصاد العراقي بوجود اختلال هيكلي في تركيب الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة الاعتماد الكبير على النفط الخام كمصدر رئيسي للتمويل. وقد أدى هذا الاعتماد إلى ارتفاع مساهمة الصناعات الاستخراجية في توليد الناتج المحلي الإجمالي، على حساب تراجع إنتاجية القطاعات الاقتصادية الأساسية، مثل الزراعة والصناعة.
3. يُظهر مؤشر هرفندال-هيرشمان أن الاقتصاد العراقي يعاني من هيمنة القطاع النفطي على النشاط الاقتصادي، مما يعكس ضعف التنوع في مصادر الدخل.
4. يواجه الاقتصاد العراقي العديد من التحديات التي تعيق تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة، ومن أبرزها الفساد، تدهور البنية التحتية، هيمنة القطاع العام، والتقلبات المستمرة في أسعار النفط.
5. أدى الاعتماد المطلق للاقتصاد العراقي على العائدات النفطية إلى تأثير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل معدلات نمو سالبة بلغت(-1.0%) بعد انهيار أسعار النفط الخام في منتصف عام 2014، ثم تراجعت بشكل حاد إلى (-24.4%) في عام 2015، واستمرت في الانخفاض لتصل إلى (-20%) في عام 2020.
6. يُعد القطاع الزراعي أحد الركائز الأساسية لتنويع الاقتصاد، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تراجعت إلى أدنى مستوى لها في عام 2020، حيث بلغت 13%. ويعود هذا التراجع إلى الاعتماد الكبير على الواردات، إضافة إلى ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي.

ثانيا: التوصيات:

1. تكثيف الجهود لتنويع مصادر الدخل بعيدًا عن النفط من خلال تعزيز قطاعات السياحة، المصارف، الطيران، الشحن، والخدمات، مع مراجعة الإجراءات اللازمة وتقديم الحوافز والإعفاءات. إضافةً إلى اعتماد سياسات مالية ونقدية أكثر شفافية لتحفيز الاستثمارات الأجنبية.
2. تمكين القطاع الخاص من دور أكبر في توجيه إصلاحات النظام المصرفي والضرائبي، وتعزيز مساهمته الفاعلة في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.
3. تعزيز الاهتمام بالقطاع الزراعي باعتباره عنصرًا أساسيًا في تنويع الاقتصاد الوطني.
4. يتوجب على الجهات المختصة مكافحة الفساد، وتحسين البنية التحتية، وتهيئة بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، بهدف تجاوز العقبات التي تعرقل عملية التنويع الاقتصادي.
5. ينبغي إعادة تقييم السياسات المالية والنقدية المعتمدة وتعزيز التنسيق بينهما، لضمان تحقيق التنويع الاقتصادي بما ينعكس إيجابًا على التنمية المستدامة.

References

1. **Abbas**, Sami Hamid and **Abdul**, Muhannad Khamis and **Awad**, Khaled Rokan, Economic diversification and its impact on reducing the phenomenon of unemployment in Iraq for the period 2004-2020, Tikrit Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 19, Issue 3, 2023.
2. **Abdul-Badie**, Muhammad, Environmental Protection Economics, Dar Al-Amin for Printing, Cairo, 2003.
3. **Abdul-Razzaq**, Nour Diaa, The Role of Women's Economic Empowerment in Promoting Sustainable Development, Selected Experiences with Reference to Iraq, Master's Thesis, University of Karbala, 2020.
4. **Al-Azzawi**, Naseer Mahdi, Financial Inclusion of Small and Medium Enterprises and a Course in Economic Diversification, Selected Experiences with Reference to Iraq, Master's Thesis, University of Karbala, 2022.
5. **Al-Fatlawi**, Mustafa Wissam, Measuring the impact of economic diversification policy in achieving financial sustainability - Experiences of selected countries with reference to Iraq, Master's thesis, University of Karbala, 2024.
6. **Al-Jubouri,** Hamida Hussein, The Impact of Returns on Exhaustive Resources on Sustainable Development, International Experiences with Special Reference to Iraq, Master's Thesis, University of Karbala 2021.
7. **Al-Jumaili**, Sami Hamid and **Al-Dahlaki,** Muqdad Ghadhban, Measuring and analyzing the impact of fiscal policy on economic diversification in Iraq for the period 2004-2021, Journal of Business Economics, Volume 5, Issue 2, 2023.
8. **Al-Khaikani**, Nizar Kazim and **Al-Ghalbi**, Karim Salem, Economic diversification towards a sustainable economy in Iraq, Journal of Humanities and Islamic Strategic Studies, Volume 4, Issue 46, 2022.
9. **Al-Marshadi**, Ibtihal Nahi and **Khadir**, Hamed Abdul Hussein and **Muhammad**, Ali Ne'ma, Economic diversification in Iraq, reality, challenges and solutions, Warith Scientific Journal, Volume 4, Issue 9, 2022.
10. **Al-Mayali,** Ruqayyah Muhammad Muhi, The Blue Economy, a New Path to Sustainable Development - Experiences of Selected Countries with the Possibility of Benefiting from them in Iraq, Master's Thesis, University of Karbala, 2024.
11. **Al-Narouz**, Diaa Mola, The most important issues of economic resources and economic diversification, Dar Al-Taalim Al-Jami'i, Alexandria, 2019.
12. **Al-Quraishi**, Madhat, Economic Development, Wael Publishing House, Jordan, 2007.
13. **Al-Saadi**, Abeer Murtada, The manufacturing industry in Iraq and the possibilities of diversification by benefiting from the experiences of selected countries, PhD thesis, University of Karbala, 2021.
14. **Al-Taie**, Bashir Hadi Awda, The role and importance of economic diversification in Iraq, conditions, mechanisms and measurement, a quantitative study for the period 2003-2019, Journal of North African Economics, Volume 17, Issue 26, 2021.
15. **Assaf,** Nizar Diab and **Awad,** Khaled Rokan, Requirements for economic diversification in Iraq under the philosophy of the free economy, Journal of Anbar University for Economic and Administrative Sciences, Special issue of the proceedings of the second conference, 2013.
16. **Belqala,** Ibrahim, Mechanisms for diversifying exports outside the field of hydrocarbons and their impact on economic growth, a case study of Algeria, PhD thesis, University of Chlef, Algeria, 2009.
17. **Fatiha**, Ben Alia and **Turki,** Amina, A study of the reality of economic diversification using the Herfindahl-Hirschman index for the period 2016-2021, Al-Mayadeen Economic Journal, Volume 6, Issue 1, Algeria, 2023.
18. **Ibrahim**, Zahraa Muhammad, The Role of the Circular Economy in Achieving Sustainable Development, Experiences of Selected Countries with the Benefit of Iraq from them, Master's Thesis, University of Karbala, 2021.
19. **Muhammad**, Abdullah Hassoun and **Dawai**, Muhammad Salih and **Khadir**, Israa Abdul-Rahman, Sustainable Development: Concept, Elements and Dimensions, Diyala Journal, Issue 67, 2015.
20. **Nasser**, Ali Khairallah and **Al-Moussawi,** Rahman Hassan, Analysis of the structure of GDP and the general budget in Iraq for the period 1990-2018, Journal of Kut University College for Humanities, Volume 3, Issue 1, 2022.
21. **Nima**, Fatima Turki and **Awad**, Nouf Ali and **Radi**, Khalil Hamid, Economic diversification and competitiveness of exports - Iraq, a case study, Nasq Journal, Volume 42, Issue 9, 2024.
22. **Qasim**, Namarq Hussein, Measuring and analyzing indicators of economic diversification in the Iraqi economy during the period 2004-2017, Journal of Administration and Economics, University of Karbala, Volume 10, Issue 40, 2021.
23. **Saud,** Issam Abdul-Khader and **Al-Birmani**, Ali Mahdi, The role of fiscal policy in economic diversification in Iraq after 2003, Volume 19, Issue 145, 2024.
24. **United Nations,** Report on Sustainable Development Goals, available at: **https://unstats.un.org/**